المردود الاقتصادي لظاهرة التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية في محافظة أسيوط

د/ دعاء إسماعيل مرسي

باحث أول – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة :

يعد مورد الأرض الزراعية ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية الزراعية ، حيث يتعرض هذا المورد للعديد من أوجه التعدي التي تحد من قدرته على مواجهة دوره الرئيسي في إنتاج الغذاء والكساء لأي مجتمع، ويعد الثبات النسبي لمورد الأرض مع النمو السكاني المتزايد محدداً كبيراً للبدائل المتاحة أمام متخذ القرار، والتى يعد من أهمها الحفاظ على المتاح من الأرض الزراعية خاصة الأراضي القديمة عالية الخصوبة ، فاستقطاع مساحات متزايدة من الأرض الزراعية ونقص معدلات استصلاح مساحات جديدة في الوقت الذي يزيد فيه السكان بمعدلات عالية قد أدى إلى تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية، فالتعدي على الأرض الزراعية يهدد مستقبل القطاع الزراعي في مصر وقدرته على توفير احتياجات المجتمع من الغذاء ، وقد استهدفت استراتيجية وزارة الزراعة في عام ٢٠٠٠ استصلاح حوالي ١٥٠ – ٢٥٠ ألف فدان سنوياً وذلك لإضافة حوالي ٣,٤ مليون فدان إلى الرقعة الزراعية في عام ٢٠١٧م[١] ، إلا أن مقدار الزيادة في الرقعة الزراعية كان أقل بكثير من ذلك بسبب التعدي المستمر والمتزايد على الأراضي الزراعية بالبناء والتجريف والتبوير وما لذلك من آثار سلبية على معدلات التنمية الزراعية والاقتصاد القومي المصري ، ومع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تبعها من تراجع للدور الأمني وتزايد العشوائية واللامبالاه تزايدت حالات التعدي على الأرض الزراعية خاصة بالبناء عليها ، حيث يعتبر التعدي بالبناء على الأرض الزراعية من أكثر المشكلات التى تهدد الأرض الزراعية الخصبة حيث يؤدي الزحف العمراني غير المخطط للتوسع في المدن والقرى على حساب الرقعة الزراعية المتآخمة للمناطق العمرانية ، إلى استقطاع أجزاء من الأرض الزراعية وتحويلها إلى مباني ومنشآت من شأنه التأثير على معدلات الإنتاج الزراعي .

مشكلة الدراسة :

بالرغم مما تتضمنه القوانين من تجريم لمعظم صور التعدي على الأراضي الزراعية ومنها قانون الزراعة رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦م، والقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٣م، والأمر العسكري رقم (١) لسنة ١٩٩٦م، وغيرها إلا أنه من الملاحظ التوسع الهائل في عمليات البناء والتشييد على تلك الأراضي عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نتيجة الأنفلات الأمني الذي شهدته البلاد، مما يؤثر على معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي المصري، وتفاقم مشكلة البطالة في المناطق الريفية، الأمر الذي يستلزم معه دراسة المردود الاقتصادي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية .

هدف الدراسة :

تستهدف الدراسة تقييم أثر التعدي على الأراضي الزراعية على أهم المتغيرات في القطاع الزراعي بمحافظة أسيوط وذلك من خلال :

(١) دراسة تطور المساحات التى تم التعدي عليها على مستوى الجمهورية ومحافظة أسيوط.

(٢) دراسة التطور الحادث في حالات التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط من حيث المزال وعدم المزال منها .

(٣) دراسة أسباب التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط .

---

[*] محافظة أسيوط ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

(٤) دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط ومحاولة التوصل لمقترحات للتعامل مع حالات التعدي القائمة ، وأخرى لوقف التعدي على الأرض الزراعية.

أسلوب البحث ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات الإحصائية موضع البحث على أسلوبي التحليل الوصفي والكمي في عرض وتبويب البيانات ، كما تم اتباع منهج المسح بالعينة للحصول على البيانات المطلوبة للدراسة ، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات ميدانية لعينة عشوائية في نطاق محافظة أسيوط بعدد إجمالي لعينة الدراسة بلغ ١٠٠ مفردة، تم أجراؤها من خلال استمارة استبيان صممت خصيصاً لهذا الغرض من زراع المحافظة حيث تم اختيار ثلاث مراكز من محافظة أسيوط من واقع إحدى عشر مركزاً بالمحافظة، وقد تم اختيار هذه المراكز وفقاً لأكبر المساحات التى تم التعدي عليها وهم مراكز ديروط ومنفلوط وأسيوط، حيث بلغت نسبة المساحة التى تم التعدي عليها بهذه المراكز كما هو موضح بالجدول رقم (١) نحو ٤٧,٧% من إجمالي المساحة المتعدى عليها في الفترة من ٢٠٠٣/٩/٢٩ حتى ٢٠١٣/١٠/٣، حيث بلغت المساحة التى تم التعدي عليها بمركز ديروط نحو ٨٥٥,٣٦ فدان تمثل نحو ١٦,٢٣% من إجمالي المساحة المتعدى عليها بمحافظة أسيوط، بينما بلغت المساحة المتعدى عليها بمركز منفلوط حوالي ٧٦٥,٣٥ فدان تمثل حوالي١٤,٥٢% من إجمالي المساحة المتعدى عليها بمحافظة أسيوط، في حين بلغت المساحة المتعدى عليها بمركز أسيوط حوالي ٨٩٣,٠٩ فدان تمثل حوالي ١٦,٩٤% من إجمالي المساحة المتعدى عليها بمحافظة أسيوط ، كما تم أخذ عينة عشوائية بلغ عددها ٤٠ مفردة من نفس المراكز سالفة الذكر لإجراء الأستبيان الخاص بالمهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية للوقوف على كيفية التعامل مع حالات التعدي القائمة بالمحافظة ، كما تم أخذ عينة من ٨ أفراد من قيادات جهاز حماية الأراضي للوقوف على أهم المقترحات للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط ، نظراً لأنهم الجهة المنوط بها متابعة حالات التعدي على الأراضي الزراعية .

كما اعتمدت الدراسة على العديد من البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة للظاهرة موضع الدراسة والتى تم الحصول عليها من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط ، وإدارات حماية الأراضي والإحصاء والحيازة بمديرية الزراعة بالمحافظة .

جدول رقم (١) الأهمية النسبية للمساحة التى تم التعدي عليها بأهم مراكز محافظة أسيوط خلال الفترة من ٢٠٠٣/٩/٢٩ حتى ٢٠١٣/١٠/٣.

المركز	المساحة المتعدى عليها بالفدان	الأهمية النسبية
ديروط	٨٥٥,٣٦	١٦,٢٣
منفلوط	٧٦٥,٣٥	١٤,٥٢
أسيوط	٨٩٣,٠٩	١٦,٩٤
المحافظة	٥٢٧٠,١٩	٤٧,٧٠

المصدر: مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط، ادارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

نتائج الدراسة

أولاً : تطور مساحة التعديات بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط والجمهورية خلال الفترة (١٩٨٣ – ٢٠١٤) :

تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٨٣ – ٢٠١٤) وهي الفترة التالية لقانون الزراعة رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣، والذي اختص بحظر التعدي على الأراضي الزراعية ، إلى ثلاث فترات هي الفترة الأولى: (١٩٨٣ – ١٩٩٥) والتى تنتهى بصدور الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ والمغلظ لعقوبة التعدي على الأراضي الزراعية وبالإحالة إلى القضاء العسكرى للفصل فيها، الفترة الثانية (١٩٩٦ – ٢٠١٠) ، والفترة الثالثة (٢٠١١ – ٢٠١٤) والتى تبدأ بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٢٠١٤/١/٢٨ .

بدراسة تطور المساحة المتعدى عليها بالبناء على مستوى الجمهورية ومحافظة أسيوط والواردة بالجدول رقم (٢)، يتضح أن إجمالي المساحة المتعدى عليها بالبناء على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٨٣ – ٢٠١٤/١/٢٨) بلغت حوالي ١٠٢,٠٦ ألف فدان، تساهم محافظة أسيوط بحوالي ٥ الآف فدان منها ، بنسبة تمثل حوالي ٤,٩٨% من إجمالي المساحة المتعدى عليها بالبناء على مستوى الجمهورية . في حين بلغت المساحة المتعدى عليها بالبناء في الفترة الأولى (١٩٨٣– ١٩٩٥) حوالي ٣٥,٢ ألف فدان ساهمت فيها محافظة أسيوط بمساحة متعدى عليها بلغت حوالي ٠,٦٦ ألف فدان بنسبة تمثل حوالي ١,٨٨% من إجمالي المساحة المتعدى عليها على مستوى الجمهورية، تناقصت تلك المساحة على مستوى الجمهورية في الفترة الثانية (١٩٩٦ – ٢٠١٠) لتبلغ حوالي ٢٨,٧٩ ألف فدان، ساهمت محافظة أسيوط فيها بحوالي ٢,١٣ ألف فدان تمثل حوالي ٧,٣٩% من إجمالي المساحة المتعدى عليها على مستوى الجمهورية، بينما بلغت تلك المساحة بالجمهورية خلال الفترة الثالثة (٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٤/١/٢٨) حوالي ٣٨,٠٥ ألف فدان، ساهمت فيها محافظة أسيوط بحوالي ٢,٢٩ ألف فدان ، بنسبة تعادل حوالي ٦,٠٢% من إجمالي المساحة المتعدى عليها على مستوى الجمهورية كما هو موضح بالجدول سالف الذكر.

جدول رقم (٢) تطور مساحات التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بالفدان في مصر ومحافظة أسيوط خلال الفترة ١٩٨٣ – ٢٨ / ١/ ٢٠١٤ .

البيان	محافظة أسيوط	الجمهورية	% المحافظة للجمهورية
١٩٨٣ – ١٩٩٥	٦٦٣	٣٥٢٢٧	١,٨٨
١٩٩٦ – ٢٠١٠	٢١٢٨	٢٨٧٨٦	٧,٣٩
٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٤/١/٢٨	٢٢٩٢	٣٨٠٤٦	٦,٠٢
إجمالي الفترة	٥٠٨٣	١٠٢٠٥٩	٤,٩٨

المصدر : جمعت وحسبت من :

(١) على إبراهيم محمد (دكتور) ، الوضع الحالي والتصور المستقبلي للتعديات على الأرض الزراعية ، ندوة التعدي على الأرض الزراعية (الأسباب – الآثار – وسبل المواجهة) ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، مارس ٢٠١.

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة حماية الأرضي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

يتبين مما سبق ارتفاع المساحة المتعدى عليها بالبناء خلال الفترة (٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٤/١/٢٨) مقارنة بالفترتين (١٩٨٣ – ١٩٩٥) ، (١٩٩٦ – ٢٠١٠) سواء على مستوى الجمهورية أو على مستوى محافظة أسيوط ، إلا أنه على الرغم من تغليظ العقوبة بالقرار العسكري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ فقد استمر التعدي بالبناء على الأرض الزراعية خلال تلك الفترة على مستوى محافظة أسيوط حيث زادت تلك المساحة من ٠,٦٦ ألف فدان إلى حوالي ٢,١٣ ألف فدان بزيادة بلغت نحو ٢٢٠,٩٧% من المساحة المتعدى عليها في الفترة (١٩٨٣ – ١٩٩٥) .

ثانياً : المزال وغير المزال من حالات التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط :

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى أن عدد حالات الإزالة من إجمالي حالات التعدي بالبناء على الأرض الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٣/٣/٢٩ – ٢٠١٣/١٠/٣) قد بلغ على مستوى محافظة أسيوط ٧٣٣٣٩ حالة، تعادل حوالي ٥٤,٢٢% من إجمالي حالات التعدي خلال هذه الفترة والبالغة ١٣٥٢٥٤ حالة، وذلك بمساحة بلغت نحو ٣٠٦١,٤٧ فدان، تمثل نسبة بلغت حوالي ٥٨,١% من المساحة المتعدى عليها بالبناء في محافظة أسيوط خلال فترة الدراسة، وقد تراوحت نسبة المساحات المزالة بين حد أدنى قدر بحوالي ٤٢,٥٨% بمركز أبنوب، وحد أقصى قدر بحوالي ٨٠,٠٢% من إجمالي المساحة المتعدى عليها بمركز الغنايم .

أما الحالات غير المزالة حتى ٢٠١٣/١٠/٣ فقد بلغ عددها بمحافظة أسيوط ٦١٩١٥ حالة، تمثل نسبة تقدر بحوالي ٤٥,٧٨% من إجمالي حالات التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بالمحافظة، بمساحة بلغت

حوالي ٢٢٠٨,٤٦ فدان، تمثل نسبة تقدر بحوالي ٤١,٩% من المساحة التى تم التعدى عليها بالبناء بالمحافظة خلال فترة الدراسة، وقد تراوحت نسبة المساحة غير المزالة بين حد أدنى بلغ حوالي ١٩,٩٩% بمركز الغنايم، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٧,٤% بمركز أبنوب من إجمالي المساحة التى تم التعدى عليها بالبناء بالمحافظة خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٣) المزال وغير المزال من حالات التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بمراكز محافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠٠٣/٩/٢٩ – ٢٠١٣/١٠/٣)

المركز	عدد حالات التعدي	المساحة المتعدى عليها			المزال من التعديات				% من المساحة المتعدى عليها	غير المزال من التعديات				% من المساحة المتعدى عليها
		س	ط	ف	عدد الحالات	س	ط	ف		عدد الحالات	س	ط	ف	
ديروط	٢٠٦١٦	١٦	٨	٨٥٥	١٢٧١٥	١٠	٣	٥٥١	٦٤,٤٣	٧٩٠١	٦	٣	٣٠٣	٣٥,٤٤
القوصية	٦٦١٥	٢٠	٩	٢٨٤	٣٠٧٥	٢١	٩	١٥٧	٥٥,٣٥	٣٥٤٠	٢٣	٢٢	١٢٦	٤٤,٦٥
منفلوط	١٨٧٦٠	١٢	٨	٧٦٥	١٣٩١٢	٧	١٨	٥٩٢	٧٧,٤٥	٤٨٤٨	٥	٢٣	١٧٢	٢٢,٦٠
أسيوط	٢٢١٠٦	٥	٢	٨٩٣	١١٤٢٧	١١	١٥	٥١٩	٥٨,١٨	١٠٦٧٩	١٨	٩	٣٧٣	٤١,٨١
أبوتيج	١١٩٦٦	١	٣	٣٩٩	٦١٨٩	٢١	١	٢١٩	٥٤,٨٩	٥٧٧٧	٤	١	١٨٠	٤٥,١١
صدفا	٧٤١١	١٨	٢٣	٢٤٦	٣٥٠٦	١٣	١١	١١٧	٤٧,٥٦	٣٩٠٥	٥	١٢	١٢٩	٥٢,٤٣
الغنايم	٣٢٤٠	٢	٢٣	١٨٢	٢٤٢٤	١٢	٩	١٤٦	٨٠,٠٢	٨١٦	١٤	١٣	٣٦	١٩,٩٩
أبنوب	١٣٢٠٤	٨	٩	٥٢٥	٥٤٩٩	٥	١٧	٢٢٣	٤٢,٥٨	٧٧٠٥	٣	١٤	٣٠١	٥٧,٤٠
الفتح	١٧٠١٩	٦	٢٠	٦٠٨	٦٧٦٨	٢٢	٧	٢٦٥	٤٣,٥٨	١٠٢٥١	٨	١٠	٣٤٣	٥٦,٤١
الساحل	٧٤٧٢	١٥	٤	٢٥٥	٣٦٢٢	١٥	١٠	١٢٤	٤٨,٧٦	٣٨٥٠	–	١٨	١٣٠	٥٠,٩٥
البداري	٦٨٤٥	٩	١١	٢٥٣	٤٢٠٢	–	٨	١٤٣	٥٦,٧٢	٢٦٤٣	٩	٢	١١٠	٤٣,٤٤
المحافظة	١٣٥٢٥٤	١٦	٤	٥٢٧٠	٧٣٣٣٩	١٧	١٧	٣٠٦١	٥٨,١٠	٦١٩١٥	٢٣	١٠	٢٢٠٨	٤١,٩٠

المصدر: مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة حماية الأراضي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

ثالثاً : صور وأشكال التعدى على الأرض الزراعية بعينة الدراسة في محافظة أسيوط :

تبين من دراسة صور وأشكال التعدي على الأرض الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة أسيوط والواردة بالجدول رقم (٤)، أن التعدي على الأرض الزراعية قد أخذ أربع صور رئيسية هي التعدي بالبناء، التعدي بالتبوير، التعدي بإقامة مشروعات اقتصادية، التعدي بإقامة مشروعات خدمية، حيث اتضح أن التعدي بالبناء احتل المرتبة الأولى لخيارات التعدي بمحافظة أسيوط بأهمية نسبية بلغت ٩٣,٤%، كما تعددت أشكال التعدي بالبناء فمنها بناء منزل لسكن الأسرة بأهمية نسبية بلغت نحو ٧٧,٧%، يليها بناء الأبراج بأهمية نسبية بلغت نحو ٦,٣% وذلك بغرض التأجير وفقاً للأسعار المرتفعة حالياً أو للبيع التمليك ، ثم بناء المزارع بأهمية نسبية بلغت نحو ٩,٤%، بينما احتلت المشروعات الاقتصادية المرتبة الثانية لخيارات التعدي بأهمية نسبية بلغت نحو ٦,١% تتمثل في إقامة صالات الأفراح بأهمية نسبية بلغت نحو ٣,٤% ، وإقامة صالات

جدول رقم (٤) الأهمية النسبية لصور وأشكال التعدي على الأرض الزراعية بعينة الدراسة في محافظة أسيوط.

صورة التعدي	الأهمية النسبية %	
التعدي بالبناء	بناء سكن للأسرة	٧٧,٧
	بناء أبراج	٦,٣
	مزارع	٩,٤
	الإجمالي	٩٣,٤
مشروعات اقتصادية	صالات أفراح	٣,٤
	صالات بلياردو	١,٦
	بلاي استيشن	١,١
	الإجمالي	٦,١
التبوير		٠,٣
مشروعات خدمية		٠,٢
إجمالي العينة		١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان بعينة الدراسة ٢٠١٤ .

البلياردو بنسبة ١,٦%، ثم البلاي استيشن بنسبة بلغت نحو ١,١%، في حين احتل تبوير الأرض الزراعية المرتبة الثالثة لخيارات التعدي بأهمية نسبية بلغت نحو ٠,٣% من إجمالي حالات التعدي بعينة الدراسة ، وأخيراً احتلت المشروعات الخدمية المرتبة الرابعة لخيارات التعدي والتى تتمثل في إقامة المساجد بأهمية نسبية بلغت نحو ٠,٢% من إجمالي حالات التعدي بعينة الدراسة.

رابعاً : أسباب التعدي على الأرض الزراعية بعينة الدراسة في محافظة أسيوط :

يتضح من دراسة أسباب التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة أسيوط ، كما هو وارد بالجدول رقم (٥) أن بناء مسكن خاص للأسرة احتل المرتبة الأولى بتكرار نسبي بلغ حوالي ٣٣,١١% من جملة آراء المبحوثين بعينة الدراسة بمحافظة أسيوط ، يليه في المرتبة الثانية الاستفادة من الأنفلات الأمني بتكرار نسبي بلغ حوالي ١٥,٤٩% من جملة آراء المبحوث، ثم إقامة المشروعات الاقتصادية بتكرار نسبي بلغ ١٤,٠٨% ، ثم رفع سعر الأرض المجاورة بتكرار نسبي بلغ ٩,٨٦% من جملة آراء المبحوثين ، يليه بيع الأرض كأرض مباني وليس زراعية بتكرار نسبي بلغ ٨,٤٥%، ثم رفع سعر الأرض داخل كردون المباني بتكرار نسبي بلغ حوالي ٧,٠٤% من جملة آراء المبحوثين، ثم يلي ذلك مجموعة من الأسباب الأقل تكراراً وهي عدم خصوبة الأرض وتدهورها، وبناء الأبراج للتأجير، وبناء الأبراج للتمليك والاستفادة من ارتفاع سعر العقارات بالمحافظة وذلك بتكرارات نسبية بلغت حوالي ٥,٦٣%، ٣,٥٢%، ٢,٨٢% من جملة آراء المبحوثين بعينة الدراسة بمحافظة أسيوط على الترتيب .

جدول رقم (٥) الأهمية النسبية لأسباب التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط .

السبب	التكرار	%
بناء مسكن خاص بالأسرة	٤٧	٣٣,١١
بناء أبراج للتأجير	٥	٣,٥٢
بناء أبراج للبيع تمليك	٤	٢,٨٢
رفع سعر الأرض المجاورة	١٤	٩,٨٦
رفع سعر الأرض داخل كردون المباني	١٠	٧,٠٤
بيع الأرض كأرض بناء وليس زراعية	١٢	٨,٤٥
الاستفادة من الانفلات الأمني	٢٢	١٥,٤٩
عدم خصوبة الأرض وتدهورها	٨	٥,٦٣
إقامة مشروعات اقتصادية	٢٠	١٤,٠٨

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٤ .

مما سبق يتضح أن أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية هي[١] :

١- الزيادة السكانية المستمرة واحتياجاتها اللازمة باستمرار لإنشاء مساكن إيواء لها ، فضلاً عن عدم قيام الدولة بوضع حلول بديلة وواقعية لهذه الزيادة .

٢- عدم خلق مجتمعات جديدة في الأراضي الصحراوية وعدم توفير فرص العمل المرافق بها.

٣- انعدام أثر وقيمة العقوبة الصادرة التى أوردها المشرع ضمن أحكام القانون سواء بوقف المخالفة أو إزالتها حيث أن الإزالة لا تتم بالصورة الكاملة .

٤- تقصير الأجهزة المنوط بها تنفيذ القانون والمسئولة بالضبطية لهذه الجريمة وإيقافها بالطرق القانونية .

خامساً : المؤشرات الاقتصادية لاستخدام الأرض الزراعية في مشروعات غير زراعية بعينة الدراسة بمحافظة أسيوط :

بدراسة المؤشرات الاقتصادية لاستخدام الأرض الزراعية في مشروعات غير زراعية بعينة الدراسة بمحافظة أسيوط والواردة بالجدول رقم (٦) تبين أن إجمالي التكاليف لاستخدام وحدة المساحة (قيراط) من الأرض الزراعية في مشروع صالة لإقامة الأفراح بلغت نحو ٤٠٠٠ جنية شهرياً، وأن هذا الاستخدام للأرض الزراعية يحقق إجمالي عائد بلغ حوالي ١٦٠٠٠ جنية شهرياً ، وذلك بصافي عائد بلغ حوالي

١٢٠٠٠جنية شهرياً، وأيضاً بصافي عائد على الجنية المستثمر بلغ حوالي ٣ جنيهاً شهرياً، كما تبين من استخدام ذات وحدة المساحة (قيراط) من الأرض الزراعية في مشروع صالة بلاي استيشن أن إجمالي التكاليف بلغت نحو ١٢٥٠جنية شهرياً٠، وأن هذا الاستخدام للأرض الزراعية يحقق إجمالي عائد بلغ حوالي ٤٧٥٠ جنية شهرياً، وبصافي عائد بلغ حوالي ٣٥٠٠ جنية شهرياً، وأيضاً بصافي عائد على الجنية المستثمر بلغ حوالي ٢,٨ جنيهاً شهرياً .

جدول رقم (٦) المؤشرات الاقتصادية لاستخدام الأرض الزراعية في مشروعات غير زراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة أسيوط ٢٠١٤ .

المؤشرات الاقتصادية	صالة أفراح	بلاي اشتيشن	صالة بلياردو
التكاليف / شهر	٤٠٠٠	١٢٥٠	٤٠٠
العائد / شهر	١٦٠٠٠	٤٧٥٠	١٩٠٠
صافي العائد / شهر	١٢٠٠٠	٣٥٠٠	١٥٠٠
صافي العائد على الجنية / شهر	٣,٠٠	٢,٨٠	٣,٧٥

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٤ .

باستخدام وحدة المساحة (قيراط) من الأرض الزراعية في مشروع صالة بلياردو أن إجمالي التكاليف بلغت نحو ٤٠٠ جنية شهرياً ، وأن هذا الاستخدام للأرض الزراعية يحقق إجمالي عائد بلغ حوالي ١٩٠٠ جنية شهرياً ، وبصافي عائد بلغ حوالي ١٥٠٠ جنية شهرياً ، وأيضاً بصافي عائد على الجنية المستثمر بلغ حوالي ٣,٧٥ جنيهاً شهرياً .

يتضح مما سبق أن الأرباح التي يحققها صاحب المشروع من إقامة مشروعات غير زراعية على وحدة المساحة (القيراط) من الأرض تجعل من فكرة التعدي على الأرض الزراعية ظاهرة هامة حتى يتسنى له زيادة دخله ورفع مستوى معيشته، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي للشعب المصري.

سادساً : المردود الاقتصادي للتعدي بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط .

يوضح الجدول رقم (٧) الآثار الاقتصادية المترتبة على التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة أسيوط على أهم المحاصيل الإستراتيجية المزروعة بالمحافظة وهي (القطن، القمح والبرسيم المستديم والذرة الشامية والذرة الرفيعة والفول السوداني)، حيث يتمثل هذا المردود في (الفقد في المساحة المزروعة من تلك المحاصيل، العجز في الإنتاج الكلي لهذه المحاصيل، الخسارة في الدخل الزراعي منها بالمحافظة، الفقد في فرص العمل وقيمة العمالة الزراعية) .

(١) الفقد في المساحة المزروعة نتيجة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط :

حيث بلغ الفقد في المساحة المزروعة من أهم المحاصيل الإستراتيجية بمحافظة أسيوط نتيجة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية للفترة من ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١٤/١/٢٨ نحو ٢٢٩٢ فدان بأهمية نسبية بلغت حوالي ٠,٧٥% من إجمالي الزمام المزروع بالمحافظة والبالغ حوالي ٣٠٥,١ ألف فدان كما هو وارد بالجدول رقم (٧)، كما تبين من الجدول السابق أن الفاقد في المساحة المزروعة بمحاصيل الدراسة وهي (القطن والقمح والبرسيم المستديم والذرة الشامية والذرة الرفيعة والفول السوداني) بلغ حوالي ١٧٨,٣٢، ١٣٣٥,٧٨، ٧٠١,٥٨، ١٠٢٤,٢٢، ٩٢٨,٩٤، ٣٥,٠٧ فدان على الترتيب خلال فترة الدراسة .

(٢) الفقد في كمية وقيمة الإنتاج نتيجة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط :

تشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى تقدير كميات الإنتاج التى فقدت من المحاصيل السابقة، حيث بلغت كمية الفقد في الإنتاج من محصول القطن حوالي ١٥٩٦,٢٢ قنطار بقيمة إنتاج بلغت نحو ١٢,٤٥ مليون جنية، وفي محصول القمح تم فقد إنتاج قدر بحوالي ٢٦٧١٦ أردب بقيمة إنتاج بلغت نحو ٩,٠٨ مليون جنية، وفي محصول البرسيم المستديم تم فقد إنتاج قدر بحوالي ٥٦١٣ طن بقيمة إنتاج بلغت نحو ٥,٨٩ مليون جنية ، وحوالي ٢٢٨٨٠ أردب من الذرة الشامية بقيمة إنتاج بلغت نحو ٦,٤١ مليون جنية ، ١٦٧٢١

أردب من الذرة الرفيعة بقيمة إنتاج بلغت نحو ٤,١٨ مليون جنية ، ٦٦٧ أردب من الفول السوداني بقيمة إنتاج بلغت نحو ١٦٦,٧٥ ألف جنية.

جدول رقم (٧) المردود الاقتصادي لظاهرة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٤/١/٢٨) .

المحصول	المساحة المزروعة فدان	% من المساحة المزروعة بالمحافظة	المساحة المتعدى عليها فدان	الإنتاجية الفدانية بالمحافظة	الفقد في المساحة المزروعة بالمحصول فدان	سعر الوحدة جنية	الفقد في كمية الإنتاج بالمحافظة	الفقد في قيمة الإنتاج بالمحافظة
القطن (قنطار)	٢٣٧٥٠	٧,٧٨	٢٢٩٢	٨,٨	١٧٨,٣٢	٧٨٠	١٥٩٦,٢٢	١٢٤٥٠,٠٥
القمح (أردب)	١٧٧٨٠٢	٥٨,٢٨		٢٠	١٣٣٥,٧٨	٣٤٠	٢٦٧١٦	٩٠٨٣,٤٤
البرسيم المستديم (طن)	٩٣٣٨٩	٣٠,٦١		٨	٧٠١,٥٨	١٠٥٠	٥٦١٣	٥٨٩٣,٦٥
الذرة الشامية (اردب)	١٦٠٢٩١	٥٢,٥٤		١٩	١٢٠٤,٢٢	٢٨٠	٢٢٨٨٠	٦٤٠٦,٤٠
الذرة الرفيعة (اردب)	١٢٣٦٧٤	٤٠,٥٣		١٨	٩٢٨,٩٤	٢٥٠	١٦٧٢١	٤١٨٠,٢٥
الفول السوداني (اردب)	٤٦٥٩	١,٥٣		١٩	٣٥,٠٧	٢٥٠	٦٦٧	١٦٦,٧٥
إجمالي المحافظة	**٣٠٥١٠٤**							**٢٦٩٧٥,٥٤**

المصدر: جمعت وحسبت من

(١) مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٣ .

(٢) مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة حماية الأراضي ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٣ .

(٣) الخسارة في الدخل الزراعي نتيجة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط :

توضح بيانات الجدول رقم (٨) الخسارة في صافي الدخل الزراعي بالمحافظة من المحاصيل الاستراتيجية الهامة المزروعة في محافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٤/١/٢٨) ، حيث تبين أن إجمالي الخسارة في الدخل الزراعي نتيجة التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية بلغت حوالي ٢١,٨٣ مليون جنية ، كما بلغت الخسارة في الدخل الزراعي من محاصيل الدراسة (القطن والقمح والبرسيم المستديم و الذرة الشامية والذرة الرفيعة والفول السوداني) حوالي ٠,٥ ، ٥,٨٢ ، ٩,٣٥ ، ٣,٦٦، ٢,٢٦ ، ٠,٢٤ مليون جنية ، وذلك بفقد في المساحة المزروعة بالمحافظة بلغ حوالي ١٧٨,٣٢، ١٣٣٥,٧٨ ، ٧٠١,٥٨ ، ١٠٢٤,٢٢ ، ٩٢٨,٩٤ ، ٣٥,٠٧ فدان خلال فترة الدراسة على الترتيب .

جدول رقم (٨) الخسارة في الدخل المزرعي نتيجة التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٤/١/٢٨) .

المحصول	المساحة المفقودة نتيجة التعدي على الأرضي الزراعية بالفدان	صافي العائد الفداني للمحصول* بالجنية	الخسارة في الدخل المزرعي ألف جنية
القطن	١٧٨,٣٢	٢٨٣٠	٥٠٤,٦٥
القمح	١٣٣٥,٧٨	٤٣٥٨	٥٨٢١,٣٣
البرسيم المستديم	٧٠١,٥٨	١١٦٦٠	٩٣٤٦,٤٢
الذرة الشامية	١٢٠٤,٢٢	٣٠٣٨	٣٦٥٨,٤٢
الذرة الرفيعة	٩٢٨,٩٤	٢٤٣٣	٢٢٦٠,١١
الفول السوداني	٣٥,٠٧	٦٧٧٠	٢٣٧,٤٢
الإجمالي			**٢١٨٢٨,٣٥**

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (٧) .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، ٢٠١٣ .

(٤) الخسارة في فرص العمل للعمالة الزراعية وقيمتها نتيجة التعدي بالبناء على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط :

تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى الخسارة في فرص العمل المزرعي نتيجة التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية في محافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٤/١/٢٨)، حيث يتضح أن إجمالي الخسارة في فرص العمل المزرعي بلغت نحو ٩٦٨٢٣ رجل / يوم بإجمالي قيمة لهذا العمل

المزرعي بلغت حوالي ٤,٨٤ مليون جنية، كما يوضح الجدول أن فرص العمل المزرعي المفقودة لمحاصيل الدراسة (القطن، القمح، البرسيم المستديم، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الفول السوداني) بلغت نحو ٦٤٢٩، ٣٢٠٥٥ ، ٧٧١٧ ، ٣٤٩٢٢ ، ١٤٨٦٣ ، ٨٤٢ رجل / يوم على الترتيب، وذلك بقيمة عمل مفقودة بلغت حوالي ٠,٣٢ ، ١,٦ ، ٠,٣٩ ، ١,٧٥ ، ٠,٧٤ ، ٠,٤٢ مليون جنية للمحاصيل سالفة الذكر على الترتيب خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٩) الخسارة في فرص العمل المزرعي وقيمتها نتيجة التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط خلال الفترة (٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٤/١/٢٨)

المحصول	المساحة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية بالفدان	تكاليف العمل البشري للفدان جنية	عدد العمالة البشرية للفدان رجل / يوم	عدد العمالة البشرية للمساحة المفقودة نتيجة التعدي رجل / يوم	قيمة الفقد في فرص العمل المزرعي ألف جنية
القطن	١٧٨,٣٢	١٨١٥	٣٦	٦٤٢٩	٣٢١,٠٠
القمح	١٣٣٥,٧٨	١١٧٦	٢٤	٣٢٠٥٥	١٦٠٢,٧٥
البرسيم المستديم	٧٠١,٥٨	٥١٣	١١	٧٧١٧	٣٨٥,٨٥
الذرة الشامية	١٢٠٤,٢٢	١٤٥٤	٢٩	٣٤٩٢٢	١٧٤٦,١٠
الذرة الرفيعة	٩٢٨,٩٤	٨٠٢	١٦	١٤٨٦٣	٧٤٣,١٠
الفول السوداني	٣٥,٠٧	١١٨٨	٢٤	٨٤٢	٤٢٠,١٠
الإجمالي				**٩٦٨٢٣**	**٤٨٤٠,٩٠**

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (٧) .

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، ٢٠١٣ .

(٢) حسبت بافتراض أن تكلفة العامل الزراعي = ٥٠ جنية في اليوم .

سابعاً : آراء المهندسيين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية والقيادات الريفية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة أسيوط :

يتبين من الجدول رقم(١٠)الأهمية النسبية لآراء المهندسيين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية والقيادات الريفية في الآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية، حيث اتضح أن تناقص المساحات القابلة للزراعة من أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على التعدي على الأراضي الزراعية بأهمية نسبية بلغت ١٠٠%، يليه نقص الإنتاجية الفدانية من المحاصيل الممكن زراعتها بأهمية نسبية بلغت ٨٠%، ثم ارتفاع نسبة البطالة بين العمالة الزراعية بأهمية نسبية بلغت ٥٠%، ثم التأثير على خصوبة التربة للأراضي المجاورة للأراضي المتعدى عليها بأهمية نسبية بلغت ٣٧,٥%، وأخيراً كانت من الآثار الاقتصادية الناتجة عن التعدي على الأراضي الزراعية هو ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ومنتجاتها بأهمية نسبية بلغت ١٥%.

جدول رقم (١٠) الأهمية النسبية للأثار الاقتصادية الناتجة عن التعدي على الأراضي الزراعية من وجهة نظر المهندسيين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية بعينة الدراسة .

الأثـــــــــــــر	التكرار	الأهمية النسبية
تناقص المساحات القابلة للزراعة	٤٠	١٠٠
تناقص الإنتاجية الفدانية	٣٢	٨٠
ارتفاع نسبة البطالة بين العمالة الزراعية	٢٠	٥٠
التأثير على خصوبة التربة المجاورة للأراضي المتعدى عليها	١٥	٣٧,٥
ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ومنتجاتها	٦	١٥

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٤ .

ثامناً : أهم المقترحات للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط :

تشير بيانات الجدول رقم (١١) إلى أهم المقترحات المطروحة للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط وذلك من خلال آراء المهندسيين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية والقيادات الريفية بعينة الدراسة، حيث يتبين أن مقترح إنشاء المدن الجديدة احتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت

حوالي ٤٢,٥%، يليه مقترح تجريم التعدي على الأرض الزراعية وتنفيذ القوانين بأهمية نسبية بلغت حوالي ٣٥%، ثم التوسع في الأراضي المخصصة للمباني مثل مشروعات أبني بيتك بأسيوط الجديدة ومساكن المحافظة والتى تقوم المحافظة ببنائها وتوزيعها على الشباب بأهمية نسبية بلغت نحو ٢٢,٥%، وخفض سعر مستلزمات الإنتاج بأهمية نسبية بلغت نحو ١٥%، وارتفاع **مستوى معيشة الفلاح بأهمية نسبية بلغت نحو ٨,٧٥%، ثم مقترحي إتاحة فرص عمل للشباب الخريجين** والتوسع في الأراضي المستصلحة بأهمية نسبية بلغت حوالي ٦,٢٥% لكل منهما ، ثم يأتي مقترحي توفير الإرشاد الزراعي وإصدار القوانين الصارمة وتنفيذها بأهمية نسبية بلغت حوالي ٥% لكل منهما ، ثم توقيع غرامات كبيرة على الأشخاص المتعديين وتوفير أساسيات المعيشة في المناطق الصحراوية ومنع توصيل المرافق (الكهرباء والمياة والغاز) للأراضي المتعدى عليها بأهمية نسبية بلغت حوالي ٢,٥% لكل منهم ، وأخيراً جاء مقترح توفير التوعية من أخطار التعدي في المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية بلغت حوالي ١,٢٥% .

جدول رقم (١١) الأهمية النسبية لأهم المقترحات للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية .

المقترح	التكرار	%
خفض سعر مستلزمات الإنتاج	٧	١٥
ارتفاع معيشة الفلاح	٥	٨,٧٥
توفير الإرشاد الزراعي	٤	٥
التوسع في الأراضي المخصصة للمباني مثل مشروعات أبني بيتك في المدن الجديدة أو مساكن المحافظة التي تقوم المحافظات ببنائها وتوزيعها على الشباب	٨	٢٢,٥
إنشاء مدن جديدة وتسهيل عقبات الحول على السكن بها	٢٤	٤٢,٥
تجريم التعدي على الأراضي وتنفيذ القوانين	١٨	٣٥
توقيع غرامات كبيرة على الأشخاص المتعديين	٢	٢,٥
إصدار قوانين صارمة وتنفيذها	٣	٥
إتاحة فرص عمل لشباب الخريجين	٢	٦,٢٥
توفير أساسيات المعيشة في المناطق الصحراوية	٢	٢,٥
توفير التوعية من أخطار التعدي على الأراضي الزراعية	١	١,٢٥
التوسع في الأراضي المستصلحة	٢	٦,٢٥
منع توصيل المرافق (الكهرباء والمياة والغاز) للأراضي المتعدى عليها	٢	٢,٥

المصدر : حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٤ .

في حين كانت هناك نسبة من المبحوثين تمثل حوالي ٢٥% منهم لم يتقدموا بأي مقترحات للحد من **ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، وذلك لكونهم أشخاص متعديين يرفضون اتخاذ أي إجراءات ضدهم.**

تاسعاً : آراء المهندسيين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية والقيادات الريفية بعينة الدراسة الميدانية في كيفية التعامل مع حالات التعدي القائمة بالفعل بمحافظة أسيوط :

حيث تم طرح بعض الأسئلة الهامة التي من شأنها تعطي بعض الحلول حول كيفية التعامل مع حالات التعدي على الأراضي الزراعية القائمة فعلاً بالمحافظة ، وذلك للمهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية بالإضافة إلى العاملين بجهاز حماية الأراضي وكانت هذه الأسئلة هي :

(١) هل العقوبات الحالية كافية للحد من التعدي على الأراضي الزراعية ؟

(٢) ما هي الآراء المقترحة للتعامل مع حالات التعدي القائمة ؟

(٣) هل الإجراء العقابي هو الإجراء الوحيد للحد من التعدي على الأرض الزراعية ؟

وكانت النتائج المتحصل عليها كالتالي :

- **من وجهة نظر المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية :**

يرى المهندسون الزراعيون وموظفي الوحدات المحلية أن العقوبات الحالية غير كافية للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية وذلك بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية والبالغ عددهم ٤٠ فرد . وفي هذه الحالة فأنهم يقدمون بعض الاقتراحات والآراء التي من

شأنها توضيح كيفية محاولة الحد من التعدي على الأراضي الزراعية والواردة بالجدول رقم (١٢) ، حيث احتل مقترح زيادة الغرامة المالية المرتبة الأولى بلغ ٢٦ فرداً ، وبنسبة تمثل حوالي ٦٥% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية ، كما احتل مقترح قيام الحكومة بالتوسع في المناطق الصحراوية القريبة من الحيز العمراني مع توفير المرافق والبنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلى توفير المواصلات اللازمة لسهولة الوصول لهذه المناطق المرتبة الثانية بلغ ٢٤ مهندس وموظف وبنسبة تمثل حوالي ٦٠% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية ، كما جاء مقترح تبسيط إجراءات إصدار تراخيص المباني وخفض تكاليف الترخيص في المرتبة الثالثة بعدد أفراد عينة بلغ ٢٠ فرد وبنسبة تمثل نحو ٥٠% من إجمالي عدد أفراد العينة ، بينما كان مقترح تغليظ وتفعيل عقوبة الحبس في المرتبة الرابعة بعدد أفراد بلغ ١٨ فرد وبنسبة تمثل حوالي ٤٥% من إجمالي عدد المبحوثين ، في حين جاء مقترح التوسع الرأسي في إقامة المباني داخل كردون القرى والمدن في المرتبة الخامسة بعدد أفراد عينة بلغ ١٦ فرد وبنسبة تمثل نحو ٤٠% من إجمالي أفراد عينة أفراد عينة بلغ ١٦ فرد وبنسبة تمثل نحو ٤٠% من إجمالي عدد الأفراد المبحوثين ، وأخيراً جاء مقترح زيادة الغرامة المالية وتغليظ عقوبة الحبس معاً في المرتبة السادسة بعدد أفراد بلغ ١٢ فرد وبنسبة تمثل حوالي ٣٠% من إجمالي عدد المبحوثين .

جدول رقم (١٢) الأهمية النسبية لمقترحات المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية للحد من التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط .

المقترح	التكرار	%
زيادة الغرامة المالية	٢٦	٦٥
تغليظ وتفعيل عقوبة الحبس	١٨	٤٥
زيادة الغرامة المالية وتغليظ عقوبة الحبس	١٢	٣٠
التوسع الرأسي في إقامة المباني داخل كردون القرى والمدن	١٦	٤٠
قيام الحكومة بالتوسع في المناطق الصحراوية القريبة من الحيز العمراني مع توفير المرافق والبنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية .	٢٤	٦٠
تبسيط إجراءات إصدار تراخيص المباني وخفض تكاليف الترخيص	٢٠	٥٠

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٤ .

أما بالنسبة للسؤال الثاني وهو ما هي الآراء المقترحة للتعامل مع حالات التعدي القائمة ؟

فقد كانت آراء المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية والموضحة بالجدول رقم (١٣) كالتالي : حيث احتل مقترح الأزالة الفورية مع الغرامة المرتبة الأولى بعدد أفراد بلغ ٢٤ فرد وذلك بنسبة تمثل حوالي ٦٠% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية، في حين احتل مقترح الإزالة فقط المرتبة الثانية بعدد أفراد بلغ ٢٠ فرد وبنسبة تمثل حوالي ٥٠% من إجمالي عدد المبحوثين، وأخيراً جاء مقترح تطبيق الغرامة في المرتبة الثالثة بعدد أفراد بلغ ١٨ فرد وبنسبة تمثل حوالي ٤٥% من إجمالي عدد المبحوثين، كما يقترح المهندسون الزراعيون وموظفي الوحدات المحلية أن تكون قيمة الغرامة حوالي ٣٠٠ ألف جنية تدفع مرة واحدة وهو ما يعادل تقريباً قيمة القيراط من الأرض بعد تبويرها وتحويلها إلى أرض مباني .

جدول رقم (١١) الأهمية النسبية لمقترحات المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية للتعامل مع حالات التعدي القائمة .

المقترح	التكرار	%
الإزالة الفورية مع الغرامة	٢٤	٦٠
الإزالة	٢٠	٥٠
الغرامة	١٨	٤٥

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٤ .

وبالنسبة للسؤال الثالث هل ترى أــن الإجراء العقابي هو الإجراء الوحيد للحد من التعدي على الأراضي الزراعية ؟ ، فقد كانت الإجابة على هذا التساؤل بنعم بنسبة ١٠٠% من إجمالي عدد المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية .

- **من وجهة نظر العاملين بجهاز حماية الأراضي :**

يقسم العاملون بجهاز حماية الأراضي والبالغ عددهم ثمانية مبحوثين حالات التعدي إلى ثلاثة أنواع وهي :

(أ) التعدي البسيط :

وهو عبارة عن البناء الذي لم يكتمل بحيث يكون البناء عبارة عن أسوار أو بناء غير مكتمل بدون سقف.

(ب) التعدي المتوسط :

عبارة عن البناء المكتمل بالسقف ولكن لم يتم توصيل المرافق له مثل (الكهرباء والمياة والغاز) .

(جـــ) التعدي الجسيم :

وهو عبارة عن البناء المكتمل تماماً وتم توصيل المرافق له وموجود به سكان .

كما أوضح العاملين بجهاز حماية الأراضي وهم الأفراد المنوط بهم عمليات إزالة التعديات على الأراضي الزراعية أسباب التعدي على الأراضي الزراعية من وجهة نظرهم وهي :

- بناء منزل للسكن الخاص .
- عدم وجود بدائل للسكن مع زيادة تعداد السكان .
- عدم وجود حزام سكني يكفي لتزايد عدد الأسر .
- الاستفادة من الأنفلات الأمني .
- ارتفاع سعر الأراضي .
- عدم خصوبة التربة .
- البناء للـــتأجير .
- عدم مرور مروى مائي بالأرض .

وبتوجيه الأسئلة السابقة للعاملين بجهاز حماية الأراضي كانت الإجابات كالتالي :

- **التعدي البسيط :**

توضح بيانات الجدول رقم (١٤) آراء العاملين بجهاز حماية الأراضي والذين يرون أنه بالنسبة للتعدي البسيط تعتبر عقوبة تطبيق الغرامة كافية للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بعدد أفراد بلغ ٧ أفراد وبنسبة تمثل حوالي ٨٧,٥% من إجمالي عدد العاملين بجهاز حماية الأراضي وعددهم ٨ أفراد ، في حين يرى فردين من أفراد العينة أن توقيع عقوبة الإزالة تكفي للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بنسبة تمثل حوالي ٢٥% من إجمالي عدد أفراد العينة ، بينما كانت آراء ٥ أفراد من أفراد العينة أن الإزالة الفورية مع الغرامة كافية للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بنسبة تمثل حوالي ٦٢,٥% من إجمالي عدد أفراد العينة .

- **التعدي المتوسط :**

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن ٦ أفراد من إجمالي عدد ٨ أفراد من العاملين بجهاز حماية الأراضي يرون أن الإزالة الفورية مع الغرامة كافية للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بنسبة تمثل حوالي ٧٥% من إجمالي عدد أفراد العينة ، بينما يرى ٤ أفراد أن عقوبة الإزالة كافية للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بنسبة تمثل حوالي ٥٠% من إجمالي عدد أفراد العينة ، ويرى فردين أن توقيع الغرامة المالية كافية للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بنسبة تمثل حوالي ٢٥% من إجمالي عدد العاملين بجهاز حماية الأراضي بالعينة .

جدول رقم (١٤) الأهمية النسبية لمقترحات العاملين بحماية الأراضي للحد من التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط .

المقترح	التكرار	%
التعدي البسيط :		
الإزالة الفورية مع الغرامة	٥	٦٢,٥
الإزالة	٢	٢٥
الغرامة	٧	٨٧,٥
التعدي المتوسط :		
الإزالة الفورية مع الغرامة	٦	٧٥
الإزالة	٤	٥٠
الغرامة	٢	٢٥
التعدي الجسيم :		
الإزالة الفورية مع الغرامة	٣	٣٧,٥
الإزالة	٢	٢٥
الغرامة	٧	٨٧,٥

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٤ .

- **التعدي الجسيم :**

يتبين من الجدول رقم (١٤) أن ٣ أفراد من عدد أفراد العينة والبالغ ٨ أفراد يرون أن الإزالة الفورية مع الغرامة كافية للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بنسبة تمثل حوالي ٣٧,٥% من إجمالي عدد أفراد العينة ، بينما يرى فردين أن تطبيق عقوبة الإزالة كافية للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بنسبة تمثل حوالي ٢٥% من إجمالي عدد أفراد العينة ، في حين ٧ أفراد أن توقيع عقوبة الغرامة المالية كافية للحد من التعدي على الأرض الزراعية وذلك بنسبة تمثل حوالي **٨٧,٥%** من إجمالي عدد أفراد العينة .

أما السؤال الثاني فكانت الإجابة عليه كالتالي :

- **التعدي البسيط :**

تشير بيانات الجدول رقم (١٥) إلى أن فردين من العاملين بجهاز حماية الأراضي بعينة الدراسة والبالغة ٨ أفراد يرون أن الإزالة الفورية مع الغرامة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٢٥% من إجمالي عدد أفراد العينة ، في حين يرى ٧ أفراد من أفراد العينة أن مقترح الإزالة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة على أن تكون الغرامة تتراوح من ١٠ آلاف جنية إلى ٣٠ ألف جنية وهو ما يعادل قيمة المباني المقامة وذلك بنسبة تمثل نحو ٨٧,٥% من إجمالي عدد أفراد العينة، بينما يرى ٥ أفراد من أفراد العينة أن مقترح الغرامة يكفي للتعامل مع حالات التعدي القائمة بحيث تكون الغرامة حوالي ٣٠ ألف جنية أيضاً بنسبة تمثل نحو ٦٢,٥% من إجمالي عدد العاملين بجهاز حماية الأراضي بالعينة .

- **التعدي المتوسط :**

يتضح من بيانات الجدول السابق أن ٣ أفراد من العاملين بجهاز حماية الأراضي بعينة الدراسة والبالغة ٨ أفراد يرون أن مقترح الإزالة الفورية مع الغرامة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٣٧,٥% من إجمالي عدد أفراد العينة ، في حين يرى ٦ أفراد من أفراد العينة أن مقترح الإزالة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٧٥% من إجمالي أفراد العينة على أن تكون الغرامة تتراوح بين ١٠٠ ألف جنية إلى ٢٥٠ ألف جنية وهو ما يعادل قيمة المباني المقامة بالإضافة إلى الحبس من ٣ – ٧ سنوات ، بينما يرى ٤ أفراد من أفراد العينة أن مقترح الغرامة يكفي للتعامل مع حالات التعدي القائمة وذلك بنسبة تمثل نحو ٥٠% من إجمالي عدد أفراد العينة بحيث تكون الغرامة حوالي ٢٥٠ ألف جنية أيضاً .

جدول رقم (١٥) الأهمية النسبية لمقترحات العاملين بجهاز حماية الأراضي للتعامل مع حالات التعدي القائمة

المقترح	التكرار	%
التعدي البسيط :		
الإزالة الفورية مع الغرامة	٢	٢٥
الإزالة	٧	٨٧,٥
الغرامة	٥	٦٢,٥
التعدي المتوسط :		
الإزالة الفورية مع الغرامة	٣	٣٧,٥
الإزالة	٦	٧٥
الغرامة	٤	٥٠
التعدي الجسيم :		
الإزالة الفورية مع الغرامة	٦	٧٥
الإزالة	٧	٧٨,٥
الغرامة	٢	٢٥

المصدر: حسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمراكز محافظة أسيوط ٢٠١٤ .

- **التعدي الجسيم :**

باستعراض الجدول (١٥) يتبين أن ٦ أفراد من العاملين بجهاز حماية الأراضي بعينة الدراسة والبالغة ٨ أفراد يرون أن الإزالة الفورية مع الغرامة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة وذلك بنسبة تمثل نحو ٧٥% من إجمالي عدد أفراد العينة ، في حين يرى ٧ أفراد من العينة أن مقترح الإزالة هو المقترح الأمثل للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٨٧,٥% من إجمالي عدد أفراد العينة على أن تكون الغرامة تتراوح بين ٢٥٠ ألف جنية إلى ٣٠٠ ألف جنية وهو ما يعادل قيمة المباني المقامة وزيادة عقوبة الحبس لأكثر من ٧ سنوات ، بينما يرى فردين من أفراد العينة أن مقترح الغرامة يكفي للتعامل مع حالات التعدي القائمة بنسبة تمثل نحو ٢٥% من إجمالي عدد أفراد العينة، بحيث تكون الغرامة حوالي ٣٠٠ ألف جنية أيضاً .

أما بالنسبة للسؤال الثالث فيرى العاملين بجهاز حماية الأراضي أن الإجراء العقابي هو الإجراء الوحيد للحد من التعدي على الأرض الزراعية ويقدمون بعض المقترحات لعلاج هذه الظاهرة الخطيرة والتى تهدد الأمن الغذائي للبلاد وأهم هذه الحلول :

١- أصدار تشريعات جديدة تحقق الموائمة بين احتياجات المواطنين على الرقعة الزراعية .
٢- إجراء تعديلات على القانون ٢ لسنة ٨٥ لتشمل تشديد العقوبة والغرامة معاً .
٣- وجود إدارة شرطية لها سلطة الضبطية القضائية تعمل مع جهاز حماية الأراضي .
٤- تعاون المحليات مع جهاز حماية الأراضي في إزالة التعديات بالمعدات والأجهزة .
٥- عدم تقاعس المحليات في القيام بدورها في مساعدة جهاز حماية الأراضي .
٦- تقنين أوضاع الأراضي الزراعية التى تم التعدي عليها وتعذر إزالتها وتقترح الآتي :

(أ) المساحات المجاورة للكتلة السكنية تضم الأحوزة العمرانية مع فرض رسوم شديدة علىها كل متر
(ب) المساحات التى تقع خارج الحيز العمراني يتم توقيع غرامات تتراوح بقيمة السعر السائد في المنطقة
(جـــ) وجود جهاز أمن مستقل لتنفيذ الإزالات ومعدات إزالة فورية قبل التطور .
(د) إصدار قرار الإزالة موحد من السيد المحافظ يتم عليه التنفيذ دون اللجوء لاصدار قرارات يومياً وذلك يؤدي إلى تضييق الوقت ما بين تحرير المحضر والإزالة .

الملخص والتوصيات

مما لا شك فيه أن مورد الأرض الزراعية كان وسيظل ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية الزراعية ، حيث يتعرض هذا المورد للعديد من أوجه التعدي التي تحد من قدرته على مواجهة دوره الرئيسي في إنتاج الغذاء والكساء لأي مجتمع ، فاستقطاع مساحات متزايدة من الأرض الزراعية ونقص معدلات

استصلاح مساحات جديدة في الوقت الذي يزيد فيه السكان بمعدلات عالية قد أدى إلى تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، فالتعدي على الأرض الزراعية يهدد مستقبل القطاع الزراعي في مصر وقدرته على توفير احتياجات المجتمع من الغذاء، وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار ظاهرة التعدي ومحاولة إيجاد بعض المقترحات والحلول لها، حيث اعتمدت الدراسة على العديد من البيانات الثانوية غير المنشورة من مديرية الزراعة بأسيوط بإدارة حماية الأراضي وأخرى غير منشورة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط، كما تم الاعتماد على بيانات أولية لدراسة ميدانية تم إجراؤها من خلال استمارة استبيان صممت خصيصاً لذلك، حيث تم اختيار ثلاث مراكز من محافظة أسيوط وفقاً لأكبر المساحات المتعدى عليها وهم مراكز ديروط ومنفلوط وأسيوط حيث تمثل نسبة المساحات المتعدى عليها بهذه المراكز ٤٤,٦٧% من إجمالي المساحات المتعدى عليها بالمحافظة، كما تم أخذ عينة عشوائية بلغ عددها ٢٠ مفردة من نفس المراكز سالفة الذكر من المهندسين الزراعيين وموظفي الوحدات المحلية للوقوف على كيفية التعامل مع حالات التعدي القائمة بالمحافظة ، كما تم أخذ عينة بلغت ٨ أفراد من قيادات جهاز حماية الأراضي للوقوف على أهم المقترحات للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي بالمحافظة .

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلي :

أوضحت نتائج الدراسة أن مركز أسيوط جاء في المرتبة الأولى من حيث المساحة المتعدى عليها بالمحافظة بمساحة بلغت حوالي ٣٩٨ فدان و٢ قيراط و٥ أسهم خلال الفترة من ٢٠٠٣/٩/٢٩ حتى ٢٠١٣/١٠/٣ . بينما جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى من حيث المساحة المزالة حيث بلغت المساحة التى تم إزالتها بالمركز حوالي ٥٩٢ فدان و١٨ قيراط و٧ أسهم ، وجاء مركز الفتح في المرتبة الأولى من حيث المساحة الغير المزالة حيث بلغت المساحة التى لم يتم إزالتها بالمركز حوالي ٣٤٣ فدان و١٠ قيراط و٨ أسهم .

تعددت صور وأشكال التعدي على الأراضي الزراعية حيث تتمثل في البناء وإقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية والتبوير والتجريف ، ومن أنواع المشروعات الاقتصادية المقامة مزارع للدواجن ، صالات أفراح ، صالات بلياردو ، وعلى الرغم من اربحية هذة المشروعات إلا أنها تهدد مستقبل الإنتاج الزراعي ومن ثم الأمن الغذائي للشعب المصري ، كما تبين أن من أهم أسباب التعدي على الأراضي الزراعية هو بناء المساكن الخاصة بالأسرة .

بدراسة المؤشرات الاقتصادية لاستخدام الأرض الزراعية في مشروعات غير زراعية بعينة الدراسة تبين أن الأرباح التى يحققها صاحب المشروع تجعل من فكرة التعدي على الأرض الزراعية ظاهرة هامة يستطيع من خلالها زيادة دخله ورفع مستوى معيشته .

بدراسة المردود الاقتصادي للتعدي على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط بعينة الدراسة اتضح أنه بلغ الفقد في المساحة المزروعة من أهم المحاصيل الاستراتيجية بمحافظة أسيوط وهي (القطن والقمح والبرسيم المستديم والذرة الشامية والذرة الرفيعة والفول السوداني) حوالي ١٧٨,٣٢ ، ١٣٣٥,٧٨ ، ٧٠١,٥٨ ، ١٠٢٤,٢٢ ، ٩٢٨,٩٤ ، ٣٥,٠٧ فدان على الترتيب ، بينما بلغ الفقد في كمية الإنتاج من هذه المحاصيل حوالي ١٥٩٦,٢٢ قنطار من القطن ، ٢٦٧١٦ اردب من القمح ، ٥٦١٣ طن من البرسيم ، ٢٢٨٨٠ اردب من الذرة الشامية ، ١٦٧٢١ اردب من الذرة الرفيعة ، ٦٦٧ اردب فول سوداني ، في حين بلغت الخسارة في الدخل الزراعي بالمحافظة لهذه المحاصيل حوالي ٢١,٨٣ مليون حنية ، كما بلغت الخسارة في فرص العمل الزراعي بالمحافظة حوالي ٩٦٨٢٣ رجل / يوم وذلك بقيمة لهذا العمل الزراعي بلغت حوالي ٤,٨٤ مليون جنية .

في ضوء النتائج التى تم التوصل إليها فإن الدراسة توصى بما يلي :

١- إصدار القوانين والتشريعات التى تجرم التعدي على الأراضي الزراعية .

٢- التوعية الإعلامية للمواطنين بخطورة ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية سواء بالبناء أو التبوير أو التجريف .

٣- التوسع العمراني في أطراف المحافظات والاهتمام بمشروع قرى الظهير الصحراوي .

٤- زيادة أعداد المشرفين الزراعيين بإدارات حماية الأراضي بمحافظة أسيوط لتغطية الأراضي الزراعية ورصد حالات التعدي مبكراً .

المراجع

١- التعدي على الأرض الزراعية الأسباب – الآثار – وسبل المواجهة ، ندوة بالجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي بالأشتراك مع معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والمعهد العالي للتعاون الزراعي ، ١٨ مارس ٢٠١٤م

٢- رامي أحمد عبد الحفيظ (دكتور) ، دراسة اقتصادية عن التعدي على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، المجلد (٤٣) ، العدد (١) ، ٢٠١٤م .

٣- على إبراهيم محمد (دكتور) ، الوضع الحالي والتصور المستقبلي للتعديات على الأرض الزراعية ، ندوة التعدي على الأرض الزراعية (الأسباب – الآثار – وسبل المواجهة) ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مارس ٢٠١٤ .

٤- عماد موريس عبد الشهيد (دكتور) ، دراسة اقتصادية تحليلية للبناء على الأرض الزراعية في محافظة أسيوط ، المؤتمر الثاني والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ، ١٢ – ١٣ نوفمبر ، ٢٠١٤م .

٥- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣م .

٦- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣م .

٧- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣م.

٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، ٢٠١٣.

The Economic Consequences of the Phenomenon of Building on Cultivated Land in Assiut Governorate

Dr . Doaa Ismail Morsey

Summary

There is no doubt that the cultivated land resource has been and is still an essential pillar of economic- agricultural development. This resource is exposed to numerous types of encroachment that limit its ability to perform its essential role in producing food and clothing for any society. Encroachment on cultivated land threatens the future of the agricultural sector in Egypt and its ability to satisfy the food needs of society. The present study aims at shedding light on the economic effect of the spread of the phenomenon of building on cultivated land and attempts to

find some suggestions for solving this problem. The researcher relied on the initial data of a field study conducted through a questionnaire designed specifically for that purpose. A random sample was drawn from the same towns mentioned above. This sample involved 20 agronomists and employees at municipalities to know how to cope with the encroachments existing in the governorate. A sample of 8 leaders of the Land Protection Authority was drown to get the most important suggestions for reducing the phenomenon of encroachment on cultivated land in Assiut Governorate.

Among the most significant results by the present study are the following :

The forms of encroachment on cultivated land are numerous. They include building, setting up economic and service projects, letting land lie fallow and eroding soil. The types of economic projects that are set up include poultry farms, they threaten the future of agricultural production and, consequently, the food safety of the Egyptian people.

The study of the economic effect of using cultivated land for non- agricultural projects in the study sample has indicated that the profits made by the projects owner make the idea of encroaching on cultivated land an important phenomenon through which she can increase her income and raise her standard of living.

The study of the economic effect of encroachment on cultivated land in Assiut Governorate in the study sample has indicated that the loss in the areas cultivated with the most important crops in Assiut Governorate (i.e., cotton , wheat, clover, corn, maize, and peanuts) is 178.32, 1335.78, 701.58, 1024.22, 928.94,and 35.07 feddans, respectively, while the loss in agricultural income in the governorate for these crops is about 21.83 million pounds. The loss in agricultural job opportunities in the governorate is about 96823 laborer per day with a value of about 4.84 million pounds.

In the light of the above results, the researcher recommend the following:

1- Passing laws that incriminate encroachment on cultivated land.

2- The media should raise citizens' awareness of the danger of the phenomenon of encroachment on cultivated land, whether through building, letting land lie fallow, or eroding soil.

3- Urban expansion in the suburbs of governorates and paying attention to the desert hinterland village project.

4- Increasing the number of agricultural supervisors at the land protection authority administration in Assiut Governorate to cover cultivated land and catch encroachments early.